الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4512 | الخميس | 10 شعبان 1444 هـ | 2 مارس 2023 م | السنة الخامسة عشرة

الكنيست يصدّق بقراءة أولية على مشروع قانون إعدام أسرى

الاحتلال يقتحم مخيم عقبة جبر بأريحا ويعلن اعتقال المشتبه بهم بقتل إسرائيلي

«وكالات» : أعلنت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي اعتقال 3 فلسطينيين من مخيم عقبة جبر بأريحا في منطقة الأغوار، وقالت إنهم ضالعون في عملية إطلاق النار في أريحا الاثنين الماضي، والتي أسفرت عن مقتل إسرائيلي.

وكانت القناة 13 الإسرائيلية قد أعلنت عن مقتل فلسطيني خلال عملية الاقتحام، بينما أعلن الهلال الأحمر الفلسطيني عن إصابة 3 أشخاص جراء الاقتحام.

وقال مدير الإسعاف في أريحا للجزيرة إن قوات الاحتلال منعت طاقمه من إسعاف المصابين في عملية اقتحام المخيم.

وذكرت مصادر فلسطينية أن جيش الاحتلال اعتقل أحد المصابين الثلاثة رغم خطورة حالته الصحية، في وقت سمع دوي إطلاق نار كثيف خلال حصار مبنى سكني في مخيم عقبة جبر للاجئين في أريحا.

وفي وقت سابق، أفادت المصادر بأن القوات الإسرائيلية داهمت مخيم عقبة جبر تساندها آليات عسكرية، واندلعت على إثر ذلك اشتباكات مع الفلسطينيين.

ويحاصر جيش الاحتلال مدينة أريحا منذ الاثنين الماضي ويغلق مداخلها، كما شن عمليات تفتيش دقيقة بحثا عن منفذي عملية إطلاق نار قبل يومين أدت إلى مقتل سائق إسرائيلي.

من جهة أخرى صوّت الكنيست الإسرائيلي أمس الأربعاء بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون يقضي بإنزال حكم الإعدام بحق أسرى فلسطينيين متهمين بتنفيذ هجمات أدت إلى مقتل إسرائيليين.

وكان وزير الأمن الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير قدم مشروع القرار إلى الكنيست وأصر على طرحه للتصويت، على الرغم من إعلان الحاخام الأكبر في إسرائيل معارضته له لأسباب دينية.

وفيما يبدو أنه سباق بين المسؤولين الإسرائيليين للتحريض على الفلسطينيين نقل موقع أكسيوس (Axios) الأميركي عن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش قوله إنه «يجب محو قرية حوارة من الأرض، وإن على الحكومة الإسرائيلية فعل ذلك».

كما سبق ذلك تصريحات لوزيرة الدبلوماسية العامة بحكومة الاحتلال الإسرائيلي غاليت ديستل أتباريان قالت فيها إن «الفلسطينيين قتلة مغسولو الدماغ ومبرمجون لسفك الدم اليهودي منذ الصغر».

وتابعت الوزيرة في مقطع فيديو نشرته على موقع تويتر «لا تنخدعوا ولا تكونوا ساذجين، إنها ليست حربا على الأرض، إنها حرب دينية أساسية»، ووصفت مناصري القضية الفلسطينية بأنهم «منافقون يستيقظون لإدانة العنف هنا فقط عندما يناسب روايتهم».

في غضون ذلك، وجهت النائبة العامة الإسرائيلية غالي باهراف-ميارا أمس الأربعاء الشرطة بالتحقيق مع النائب بالكنيست (البرلمان) تسفيكا فوغل بشبهة التحريض على الإرهاب بعد قوله إنه يريد رؤية بلدة حوارة الفلسطينية شمالي الضفة الغربية محترقة.

وقالت قناة «كان» الإسرائيلية التابعة لهيئة البث الإسرائيلية الرسمية إن النائبة العامة وجهت بالتحقيق مع فوغل من حزب «القوة اليهودية» الذي يرأسه وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير.

والثلاثاء، طالب 22 خبيرا إسرائيليا بالقانون الدولي النائبة العامة بالتحقيق مع وزير المالية بتسلئيل سموتريتش وعضوي الكنيست فوغل وزميله في الحزب ليمور سون هار- ميليخ بتهمة «التسبب في جرائم حرب».

كما ذكر الخبراء أن سموتريتش المسؤول عن الإدارة المدنية الإسرائيلية - الذراع التنفيذية للحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية أعاد نشر تغريدة لنائب رئيس مجلس المستوطنات في شمالي الضفة دافيدي بن تسيون، والتي كتب فيها «يجب محو قرية حوارة اليوم».

ويشغل سموتريتش أيضا منصب وزير في وزارة الدفاع وهو منصب استحدث ليكون مسؤولا عن الضفة الغربية والمستوطنين والبناء في الضفة، وفق الاتفاق الائتلافي الذي قاد إلى تشكيل الحكومة.

والأحد الماضي، هاجم مئات المستوطنين بلدة حوارة وعددا من القرى الفلسطينية المجاورة شمالي الضفة الغربية، وقتلوا فلسطينيا وأصابوا العشرات وأحرقوا عشرات المنازل والسيارات التي يملكها فلسطينيون.

ولم تعلن السلطات الإسرائيلية اعتقال أو ملاحقة المستوطنين المسؤولين عن الهجمات في البلدات الفلسطينية.

ونقل موقع أكسيوس عن الخارجية الأميركية قولها إن القوات الإسرائيلية لا تمنع هجمات المستوطنين، وإن إسرائيل نادرا ما تعتقل أو تتهم المستوطنين الذين يرتكبون أعمال عنف ضد الفلسطينيين.

كما وصف المبعوث الخاص للإدارة الأميركية لشؤون فلسطين هادي عمرو الاعتداءات التي نفذها مستوطنون إسرائيليون على بلدة حوارة شمالي الضفة بأعمال شغب همجية.

من ناحية أخرى اقتحم مئات المستوطنين ليل الأحد بلدة حوارة الفلسطينية بالقرب من نابلس في الضفة الغربية، واعتدوا بالضرب على المدنيين الفلسطينيين وقتلوا أحدهم وأضرموا النار في عشرات المباني والسيارات. وحدث هذا الهيجان في واحدة من أكثر المناطق عسكرة في العالم «لكن فيما يتعلق بنا نحن الفلسطينيين، كان الجيش الإسرائيلي، الأقوى في الشرق الأوسط، مفقودا في الميدان».

في هذا السياق يقول نمر سلطاني، قارئ في القانون العام بجامعة سواس بلندن ومواطن فلسطيني في إسرائيل -في مقال بصحيفة غارديان (The Gaurdian)- إن العديد من المراقبين، عند مشاهدتهم مثل هذا الهياج العنيف، يلجؤون إلى دعوات «العودة إلى الهدوء» في فلسطين.

ويرى سلطاني أن مثل هذه الدعوات الخافتة لم تعد كافية، ولا يمكن تجاهل الطبيعة المتكررة لعنف المستوطنين والطريقة التي تتم بها كأحد أسس السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين.

وأضاف أن ممارسة العنف مع الإفلات من العقاب، وتمكين الجيش لهذا العنف وإنكار الحقوق الأساسية، إنما يجسد النظام القائم. ومن ثم فإن الحملة المسعورة يوم الأحد أحد مظاهر الوضع الراهن في فلسطين، وليس حدثا استثنائيا أو اضطرابا مؤقتا.

وحتى قبل تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو الأخيرة، لاحظ مراقبون مطلعون أن عنف المستوطنين بالضفة كان محظورا من قبل الدولة. لكن هذه المرة رؤوس الفتنة أصبحوا في حكومة تشجع عنف المستوطنين اليمينيين المتطرفين، وهي عازمة على زيادة عمليات هدم منازل الفلسطينيين وتوسيع النشاط الاستيطاني. كما أنها تقود سياسة انتقامية وقاسية ضد جميع الفلسطينيين.

ومثال حديث على هذه السياسة، كما أشار سلطاني، هو سن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) قانونا بأغلبية ساحقة يخول وزير الداخلية سحب الجنسية أو وضع الإقامة للسجناء السياسيين المدانين بارتكاب جرائم «إرهابية» الذين يتلقون مساعدات مالية من السلطة الفلسطينية. لكن أوضح مثال على هذه السياسة الانتقامية جاء هذا الأسبوع في اتفاق أبرم بين الائتلاف الحاكم، حيث أسند لوزير المالية، وهو نفسه مستوطن، مسؤوليات واسعة بالشؤون المدنية المتعلقة بالمستوطنات في الضفة الغربية.

وسبب أهمية ذلك أنه من المفترض أن تكون الضفة تحت إدارة عسكرية. وهذا الترتيب الجديد يُطبع مكانة المستوطنين فيما يتعلق بسلطات الدولة الإسرائيلية. وسيعاملون كما لو كانوا مواطنين عاديين، رغم أن وجودهم بأرض محتلة يعتبر جريمة حرب.

ولفت سلطاني إلى وصف صحيفة هآرتس الإسرائيلية لهذا الاتفاق بأنه مقدمة لـ «فصل عنصري كامل». ووصفه آخرون بأنه «ضم بحكم القانون» وبالتالي فهو مخالف للقواعد (التي أعيد تأكيدها مؤخرا في حالة أوكرانيا) التي تحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

وختم مقاله بأن الدعوة بالعودة إلى الهدوء بعد عقود من الاحتلال والضم الاستعماري لا تكفي، وأنه يجب إعادة التفكير بشكل أساسي في الطريقة التي يجب أن تضمن بها الأمور الحرية والمساواة للجميع، بدلا من العودة للوضع الراهن.

قوات الاحتلال الإسرائيلي حاصرت منزلا في مخيم عقبة جبر بمدينة أريحا

أردوغان: إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بموعدها في 14 مايو المقبل

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

«وكالات» : أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الأربعاء، أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستجرى في موعدها المحدد في 14 مايو.

وقال أردوغان في كلمة أمام برلمانيين من حزب العدالة والتنمية الحاكم في أنقرة، إن «هذه الأمة ستفعل ما يلزم يوم 14 مايو إن شاء الله». وكان يشير إلى التاريخ الذي ذكر في السابق أن الانتخابات ستجرى فيها.

وأثيرت الشكوك بشأن إمكانية إجراء الانتخابات في موعدها، بعد الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا وسوريا في 6 فبراير، وأودى بحياة الآلاف، وشرد الملايين من الأشخاص.

وكان من المقرر إجراء الانتخابات في يونيو المقبل، وهو الموعد الأصلي، قبل أن يتم تقديمها إلى مايو تجنباً للعطلات في يونيو، لكن الزلزال خلط حسابات الحكومة.

وبعد أيام من الزلزال، قال مسؤول تركي إن الكارثة تسببت في وجود «صعوبات جمة» أمام إجراء الانتخابات في موعدها، لكن مقربين من أردوغان قالوا إن الحكومة لم تعد تؤيد فكرة التأجيل، وفق «رويترز».

وذكر مسؤول حكومي للوكالة أن هناك أسبابا عدة أدت للتراجع عن فكرة التأجيل، منها الاعتقاد بأن الحكومة تتجنب الانتخابات من جهة، وردّ الفعل السلبي من المعارضة على مقترح التأجيل من جهة أخرى، إلى جانب المسائل القانونية المتعلقة بالدستور.

وفي وقت سابق، قالت هيئة الكوارث والطوارئ التركية، أمس الأربعاء، إن عدد القتلى في تركيا جراء الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد الشهر الماضي ارتفع إلى 45،089، ليرتفع العدد الإجمالي لقتلى الزلزال في تركيا وسوريا إلى حوالي 51 ألفا.

كما تسبب الزلزال والهزات القوية اللاحقة في إصابة أكثر من 108 آلاف شخص في تركيا وإيواء الملايين في خيام أو سعيهم للانتقال إلى مدن أخرى.

وتعهد الرئيس رجب طيب أردوغان بإعادة بناء المنازل في غضون عام، لكن الأمر سيستغرق عدة أشهر قبل أن يتمكن الآلاف من مغادرة الخيام أو السكن داخل حاويات بضائع والطوابير اليومية للحصول على الطعام والانتقال إلى مساكن دائمة.

وأكثر من 160 ألف مبنى تركي بما يضم 520 ألف شقة انهارت أو تضررت بشدة في الكارثة، وهي الأسوأ في تاريخ البلاد الحديث.

وقالت الإدارة في بيان إن نحو مليونين فروا من المنطقة التي تعرضت لأكثر من 11 ألف هزة ارتدادية منذ الزلزال الأول.

وقالت إنها أقامت أكثر من 350 ألف خيمة، مع إنشاء مدن من الخيام في 332 مكانا في جميع أنحاء المنطقة. وتم إنشاء مساكن من الحاويات في 162 مكانا.

وقال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، الثلاثاء، إن المنظمة ستدعم أنقرة في استجابتها للزلزال.

وقال تيدروس إن تركيا «تبذل قصارى جهدها» لكنها لا تزال بحاجة إلى دعم دولي لمساعدة الضحايا.

تايوان ترصد 19 طائرة للقوات الصينية في منطقة دفاعها الجوي

«وكالات» : قالت وزارة الدفاع التايوانية أمس الأربعاء إنها رصدت في الـ24 ساعة الماضية 19 طائرة تابعة للقوات الجوية الصينية في منطقة الدفاع الجوي الخاصة بها.

وقالت الوزارة إن الطائرات -وجميعها مقاتلات من طراز «جيه10-» (J-10)- وصلت إلى الركن الجنوبي الغربي من منطقة الدفاع الجوي التايوانية.

وأضافت الوزارة أنها راقبت الوضع وأرسلت طائرات تابعة لسلاح الجو مستخدمة التحذيرات الاعتيادية في مثل هذه التوغلات الصينية.

وحلقت الطائرات الصينية في منطقة «أديز» (ADIZ) التي تعد منطقة تمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي، وليس في مجالها الجوي الإقليمي.

ومنطقة أديز منطقة واسعة تراقبها تايوان وتجري فيها دوريات تعمل على منحها مزيدا من الوقت للرد على أي تهديدات.

وعرضت الحكومة التايوانية المنتخبة ديمقراطيا مرارا وتكرارا إجراء محادثات مع الصين، لكنها تقول إن الجزيرة ستدافع عن نفسها إذا تعرضت للهجوم وإن الشعب التايواني فقط هو من يقرر مصيره.

وترى الصين أن تايوان الديمقراطية جزء من أراضيها، وفي عهد الرئيس شي جين بينغ كثفت بكين ضغوطها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية على تايوان لأن حكومتها المنتخبة حاليا تعتبر الجزيرة دولة ذات سيادة وليست جزءا من «الصين الواحدة».

وقبل أسبوع، تعهدت رئيسة تايوان تساي إنغ ون بتعزيز الروابط العسكرية مع الولايات المتحدة الأميركية، وذلك للحد من «التوسع الاستبدادي»، في إشارة إلى رغبة الصين ضم تايوان لها، بينما اتهم المتحدث باسم الخارجية الصينية وانغ وينبين القادة التايوانيين «بالاستفزاز»، محذرا من أن «أي مخطط انفصالي» يعتمد على قوات أجنبية لن ينجح أبدا.

كما عبرت الصين مرارا عن معارضتها الشديدة لأي اتصال رسمي أو عسكري بين الولايات المتحدة وتايوان». ودعت بكين واشنطن إلى وقف تدخلاتها في شؤون تايوان ووقف إثارة التوتر في مضيق تايوان.

تونس تطالب البعثات الدبلوماسية بعدم التدخل في شأنها الداخلي

«وكالات» : دعت وزارة الخارجية التونسية البعثات الدبلوماسية في بلادها إلى «عدم التدخل» في شؤونها الداخلية مستندةً في ذلك إلى تقارير إعلامية عن لقاءاتٍ جمعت دبلوماسيين أجانب بشخصيات تم توقيفها مؤخراً.

وقالت الوزارة في بيان: «تونس حريصة على تسهيلِ عمل واتصالات البعثات الدبلوماسيّة المعتمدة لديها خدمة لعلاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة، مع التقيّد بمقتضيات اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية التي تنصّ على واجب احترام الدبلوماسيين لقوانين الدولة المعتمدين لديها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية».

ويلاحق القضاء التونسي نحو 20 شخصاً من سياسيين وإعلاميين ورجال أعمال، بينهم القيادي في «جبهة الخلاص الوطني» جوهر بن مبارك ورجل الأعمال كمال اللطيف والوزير السابق لزهر العكرمي والناشط السياسي خيام التركي ومدير المحطة الإذاعية الخاصة «موزييك إف إم» نور الدين بوطار.

وجاء موقف الوزارة «على إثر ما تم تداوله في عدد من وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي بخصوص تتبّع بعض الأشخاص على خلفية اتصالاتهم مع بعثات دبلوماسية معتمدة بتونس».

إعـــلان دعوة

يتشرف مجلس إدارة النقابة العامة للبنوك بدعوة اعضائها المسددين اشتراكاتهم لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لسنة 2023 وذلك في تمام الساعة الثامنة مساء يوم الأحد الموافق 2023/03/26 في مقر النقابة الكائن بالسالمية ق 5 ش 3 م 1 الرقم الآلي 11258824

وجدول أعمال الجمعية العمومية:
- التصديق على التقرير المالي والاداري.
- اختيار مراقب الحسابات ومكافاته.
- النظر في الاقتراحات المقدمة.
- انتخاب مجلس إدارة لدورته القادمة.

حيث سيعقب اجتماع الجمعية العمومية اجراء عملية التصويت لانتخاب مجلس الادارة الجديد وفي حال عدم اكتمال النصاب سيتم تأجيل الاجتماع لمدة نصف ساعة.

وعلى الأعضاء الراغبين في ترشيح أنفسهم الحضور لمقر النقابة شخصيا وتعبئة النموذج الخاص اعتبارا من يوم السبت الموافق 2023/3/4 وحتى 2023/3/25 بما فيها أيام العطل الرسمية على أن يكون الأسبوع الأخير للانسحاب وتكون ساعات العمل من 10 صباحا وحتى 4 مساء.

التقرير المالي والاداري يتم توزيعه في مقر النقابة أثناء الدوام الرسمي وحتى نهاية دوام يوم السبت 2023/3/25

للاستفسار: ت 25711352

طهران تطرد دبلوماسيّين ألمانيّين.. وبرلين: قرار تعسفي غير مبرر

«البنتاغون» : إيران باتت تحتاج لـ 12 يوماً لإنتاج قنبلة نووية

«وكالات» : طردت إيران دبلوماسيَيْن ألمانيَيْن معتمدَيْن في طهران ردا على إجراء مماثل في حق دبلوماسيين إيرانيين قررت برلين طردهما في 22 فبراير بعد صدور حكم الإعدام على مواطن إيراني-ألماني على ما ذكرت وزارة الخارجية الإيرانية.

وأفادت الوزارة في بيان عن «طرد دبلوماسيين ألمانيين لاعتبارهما عنصرين غير مرغوب بهما إثر تدخلات للحكومة الألمانية في الشؤون الداخلية والقضائية» الإيرانية.

ونقلت وكالة (تسنيم) أمس الأربعاء عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني إعلانه عن طرد اثنين من الدبلوماسيين الألمان من البلاد.

وقال كنعاني إن الطرد يأتي عقب الإجراءات التي وصفها بأنها «تدخلية وغير مسؤولة» من جانب الحكومة الألمانية في الشؤون الداخلية والقضائية لإيران.

وقالت وزارة الخارجية الألمانية في بيان إن طرد إيران لدبلوماسيين ألمانيين أمس الأربعاء كان متوقعا لكنه «تعسفي وغير مبرر». وأضافت الوزارة «لم يرتكبا أي مخالفة».

وأضافت أن ألمانيا تراقب بقلق تعزيز إيران لقدراتها العسكرية، لأسباب ليس أقلها أنشطة طهران المزعزعة للاستقرار في المنطقة وتسليم طائرات مسيرة إلى روسيا.

كما استشهدت الوزارة بتخصيب اليورانيوم في فوردو والقمع الوحشي للإيرانيين كأسباب أخرى للقلق وقالت إن ألمانيا تجري حوارا وثيقا مع شركاء في المنطقة وداخل أوروبا وكذلك الولايات المتحدة بشأن هذه التطورات.

وكانت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك أعلنت الشهر الماضي استدعاء القائم بأعمال السفارة الإيرانية لدى بلادها لإبلاغه رفض برلين إصدار محكمة إيرانية حكما بإعدام ألماني من أصل إيراني.

وأعلنت برلين في 22 فبراير طرد دبلوماسيين إيرانيين واصفة الحكم على المعارض جمشيد شارمهد البالغ 67 عاما بالاعدام بأنه «غير مقبول بتاتا».

واتهم هذا الأخير بالمشاركة في اعتداء على مسجد في شيراز في جنوب إيران أسفر عن سقوط 14 قتيلا في أبريل 2008.

وأخذ عليه القضاء أيضا إقامة علاقات «مع ضباط في مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية» و«محاولة الاتصال بعملاء من الموساد الإسرائيلي».

ودحض داعمو شارمهد في المانيا هذه الاتهامات ودعوا برلين إلى «التحرك فورا لانقاذ حياته».

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني في بيان الأربعاء إن «جمهورية إيران الإسلامية ستتحرك بحزم ضد اي طلب مبالغ به» بشأن هذا الحكم.

وتحتجز إيران ما لا يقل عن 16 من حاملي جوازات السفر الأجنبية، غالبيتهم يحملون الجنسية الإيرانية أيضا فيما لا تعترف إيران بازدواجية الجنسية لمواطنيها.

من جهة أخرى أكدت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» مساء الثلاثاء أن إيران أحرزت «تقدماً لافتاً» في برنامجها النووي منذ خروج الولايات المتحدة في 2018 من الاتفاق النووي المبرم عام 2015.

وأكد وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات، الدكتور كولن كال، الرجل الثالث في البنتاغون أن «إيران كانت تحتاج لـ12 شهراً لإنتاج قنبلة نووية في 2018.. والآن تحتاج 12 يوما».

وقال كال: «كان التقدم النووي الإيراني منذ خروجنا من خطة العمل الشاملة المشتركة لافتاً. بالعودة إلى عام 2018، عندما قررت الإدارة السابقة الانسحاب من الاتفاق النووي، كان من الممكن أن تستغرق إيران حوالي اثني شهراً لإنتاج قنبلة نووية واحدة من المواد الانشطارية. الآن سيستغرق الأمر حوالي 12 يوما».

واعتبر كال أن روسيا لن تضغط على إيران للوصول لاتفاق نووي جديد، بسبب علاقة البلدين التي باتت أكثر قربا منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا.

وتابع: كال: «أعتقد أنه خلال إدارة (الرئيس الأميركي الأسبق باراك) أوباما، كان الروس على الأقل قادرين على تجزئة الخلافات التي كانت لدينا في بعض المجالات والرؤية المشتركة المتمثلة في عدم رغبة حصول إيران على سلاح نووي. أعتقد أن الوضع مختلف الآن نظراً لأن الروس بسبب سوء أدائهم في أوكرانيا أصبحوا يعتمدون بشكل متزايدٍ على إيران، وبالتالي، أعتقد أنه من غير المرجح كثيراً أن يمارسوا ضغوطاً على إيران للانضمام إلى أي اتفاق دبلوماسي لأنهم يحاولون حث إيران على شحن المزيد من الطائرات بدون طيار والصواريخ وغيرها من القدرات».

وأدلى كولن كال بهذا التعليق في جلسة بمجلس النواب بعد أن ألح عليه نائب جمهوري لمعرفة السبب وراء سعي إدارة الرئيس جو بايدن لإحياء الاتفاق، الذي يعرف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة. وأضاف: «لذلك أعتقد أنه لا يزال هناك رأي مفاده أنه إذا كان بإمكانك حل هذه المشكلة دبلوماسيا وإعادة القيود على برنامجهم النووي، فهذا أفضل من الخيارات الأخرى. لكن في الوقت الحالي، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة مجمدة».

ويأتي تعليق البنتاغون بعدما أكد تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الوكالة تجري مناقشات مع إيران حول منشأ جزيئات يورانيوم مخصب إلى درجة نقاء تصل إلى 83.7 في المئة في منشأة فوردو، وهي نسبة قريبة جداً من درجة النقاء المطلوبة لصنع الأسلحة النووية.

منشأة نووية إيرانية